

تقرير

## هنيبعك القذافي يعرض الوساطة لكشف مصير الإمام الصدر!

«ربما تمت تصفيته وربما لا يزال حياً». وعرض هنيبعك خدماته على الدولة اللبنانية، مدعياً أنّ في إمكانه الاتصال بشخصيات ليبية في عدد من الدول العربية للحصول على معلومات بشأن مصير الصدر. وناشد المحقق عدم تسليمه للسلطات الليبية الحالية، قائلاً إنّ شقيقه الساعدي الذي سلّمته النيجر لسلطات بلاده «يتعرّض للتعذيب والاغتصاب في السجون الليبية».

وسرد القذافي تفاصيل لعملية خطفه، فقال إنّهُ خُطف من أمام فندق الشيراتون في دمشق لِيُنقل إلى أحد المنازل حيث عُذب واستجوب. ثم نُقل بعدها إلى منزل آخر، حيث تسلّمه عناصر فرع المعلومات.

وفيما ذكرت مصادر قضائية أنّ هنيبعك استجوب في غياب محاميه، التزم وكلاء الدفاع عن القذافي الصمت بطلب من شقيقته عائشة، وامتنعوا عن التصريحات الإعلامية. وقدمت محاميته بشرى الخليل كتاباً موجهاً من وزير العدل الليبي في آذار الماضي إلى الإنتربول الدولي يطلب تجميد المذكرات الصادرة عن الوزارة في وقت سابق، ومنها المذكرة التي تقضي بتوقيف هنيبعك. وبالتالي لا يتوقع أنّ يطالب الإنتربول بتوقيفه.

وكيلاً الدفاع عن عائلة الصدر المحاميان شادي حسين وخالد الخير تقدما بشكوى اتخذت فيها العائلة صفة الادعاء الشخصي بحق هنيبعك بجرم التدخل اللاحق بالخطف وكتتمان معلومات جنائية وتضليل العدالة. وبحسب حسين، فإن «الشكوى كانت مرفقة بمستندات وقرائن تشير إلى تورط هنيبعك بالجريمة». إلا أنّ المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود رفض تسجيل الشكوى لأسباب لم تُعرف. ورجّح أنّ يكون سبب ذلك اعتباره أنّ ليست لهنيبعك علاقة جرمية بجريمة إخفاء الصدر. وأكد حسين أنه بمجرد صدور مذكرة توقيف عن القضاء اللبناني بحق المدعي عليه واعتباره موقوفاً لمصلحته، «لا يمكن تسليمه للسلطات الليبية حتى انتهاء التحقيقات بهذا الخصوص، والأولوية الآن للتحقيقات التي يجريها القضاء اللبناني».

أكد هنيبعك معمر القذافي أنّ الإمام موسى الصدر لم يغادر ليبيا. كاشفاً هوية الشخص الذي انتحل صفة الإمام الصدر ومكان إقامته. وعرض القذافي الابن أمام المحقق العدلي القيام بوساطة مع شخصيات ليبية لكشف مصير الصدر ورفيقه

### رضوان مرتضى

على مدى خمس ساعات، استجوب المحقق العدلي القاضي زاهر حمادة، أمس، هنيبعك القذافي في قضية خطف الإمام موسى الصدر ورفيقه. وبخلاصة الاستجواب، تحول أصغر أبناء الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي من شاهد إلى مدعى عليه، بعدما أدلى بمعطيات في شأن القضية، وأحالته المحقق العدلي على النيابة العامة التمييزية لإبداء رأيه. وفي ضوئها أصدر مذكرة توقيف وجاهية في حقه بجرم كتتمان معلومات استناداً إلى المادة 408 من قانون العقوبات.

وأقرّ القذافي بمسؤولية نظام والده عن الجريمة، وكشف أنّ الإمام الصدر لم يغادر ليبيا أصلاً. وكشف أيضاً هوية الشخص الذي سافر إلى إيطاليا منتحلاً صفة الصدر، وسمّى بلداً عربياً يقيم فيه منتحل الصفة حالياً. وأوضح أنّ والده كُلف شقيقه سيف الإسلام إنهاء الملف الذي كان في عهدة شقيقه الآخر، المعتمض بالله. والأخير كان رئيساً لجهاز الأمن الوطني الليبي، وقُتل أثناء المواجهات في ليبيا. وحمل القذافي مسؤولية خطف الصدر لنائب والده عبد السلام جلود، لافتاً إلى أنّ الإمام، بعد توقيفه، نُقل إلى سجن خاص في طرابلس الغرب. وعن مصير الصدر، ترك القذافي الباب مفتوحاً على احتمالات عدة، قائلاً:

هنيبعك القذافي: الصدر لم يغادر ليبيا (الرشيف)



وهو لم يسجله كوقف عندما كان رئيساً». وتساءل: «كيف تكون الملكية بمفعول رجعي لما قبل 15 عاماً؟»، محذراً من «توريط الطائفة في استيلاء أشخاص على أراض تابعة لبلدية بيروت».

من جهته، أوضح المفتي الجعفري الممتاز الشيخ أحمد قبلان أنّ القرار لا يستهدف مسجد الإمام الصادق بعينه. «كل المساجد والحسينيات، ومنها تلك التابعة للجمعيات، وحتى التي شيدها حزب الله، تقرر تسجيلها تحت رعاية ولي الوقف رئيس المجلس ونائبه». واستند أيضاً لحساسية مسجد الصادق، «عين نائب الرئيس الشيخ عبد الأمير قبلان الشيخ عبد الأمير شمس الدين متولياً للوقف، ولم يعين شخصاً من خارج العائلة احتراماً لمكانتها وحرصاً على أثر الإمام الراحل». وعن دخول دمشق إلى المسجد، أوضح قبلان «إننا استعنا بالدرك لكي ننفذ القرار القضائي. لكن إبراهيم لم يسمح لجماعة المجلس بأن يدخلوا إلى المسجد».

بصرف النظر عن قانونية القرار، لماذا تحرك الآن؟ منذ خروجه من الوزارة وهدوء عاصفة «ويكيليكس» السفارة الأميركية، قلّ ذكر شمس الدين. شخصت الأنظار مجدداً نحوه قبل أشهر مع بدء تنفيذ مشروع بناء جامعة خاصة باسم الجمعية بالتوأمة مع الجامعة الأميركية في بيروت. تردد أنّ الجامعة المرخصة عام 2007 في عهد حكومة الرئيس فؤاد السنيورة، ممولة من السفارة الأميركية. يرفض شمس الدين «أمركة» مشروعه، مشيراً إلى أنه طلب من ممولين شيعة التبرع لبناء الجامعة من دون جدوى، إلى أن اضطر إلى رهن عقارات في البقاع باسم الجمعية للحصول على قرض مصرفي. الجامعة لا تقام على أرض الوقف الذي يقتصر على المسجد. يدرك المعارضون أنّ المجمع بما يضم ملك الجمعية ولا صلاحية لسواها بالتدخل. حتى إن بلدية بيروت لا يحق لها فسخ عقد الاستئجار الممنوح للجمعية. لكن «الأمركة» كانت كافية للتصويب ضد شمس الدين، مضافة إلى اتهامه الدائم ب«الرضى الأميركي عنه». ما زاد في ذلك، قيام شمس الدين بهدم مبنى حوزة الشهيد الأكبر وقاعة الاحتفالات من الداخل لضمّهما إلى منشآت الجامعة. إقفال قاعة تقبّل العزاء (واحدة من اثنتين شيعيتين فقط في بيروت) آثار جدلاً واسعاً. بحسب شمس الدين، فقد «سعيت للحصول على تبرعات لتحويل قاعة المسجد إلى قاعة احتفالات بديلة، من دون جدوى أيضاً».

وما شابها من دور عبادة التي تدخل ضمن نطاق سلطة وقف الطائفة الشيعية أوقافاً خيرية عامة ووجوب قيدها على اسم الطائفة». مسجد الإمام الصادق مشمول بالقرار المذكور. لكنه خصص بكتاب صدر في الأول من الشهر الجاري موقع من المستشار القانوني للمجلس المحامي ضياء الدين زيبارة، موجّه إلى أمين السجل العقاري في بيروت، يطلب تدوين قيد بحكم وقفية مسجد مشاد على عقار في المزرعة بحكم صادر عن المحكمة الشرعية في بعبدا. الحكم مستند إلى قرار ثان صادر عن المجلس خاص بالمسجد، يقضي ب«إسباغ الحكم الشرعي على الجامع ومركز

### شمس الدين:

مؤسسات الجمعية  
بنيت من تبرعات للإمام  
شمس الدين

المؤتمرات الواقع تحته وجميع ما يتعلق به من الأبنية والمساحات والحدائق، واعتباره ملك أوقاف الطائفة الشيعية في بيروت بتولية رئاسة المجلس منذ ما يزيد على 15 عاماً». علماً بأن الإمام شمس الدين بدأ بتشيد المسجد عام 1994 بأموال من متبرع كويتي وافتتحه عام 1997، فيما العقار المشاد فوقه تابع لبلدية بيروت التي منحت شمس الدين عام 1983 حق استثمار جزء من حرج بيروت لمدة 99 عاماً، لمصلحة الجمعية ومؤسساتها.

في حديث إلى «الإخبار»، أكد شمس الدين أنه لم يتبلغ القرار الأول ولا الحكم القضائي حين صدورهما، إلى أن أبلغه مخفر طريق الشام، الخميس الفائت، وجوب تنفيذ الحكم. أجرى اتصالات عدة، وزار رئيس الحكومة تمام سلام. لكن دمشق (شقيق العميد يوسف دمشق مسؤول حماية الرئيس نبيه بري) سارع إلى تنفيذ القرار في اليوم التالي. السبت الفائت، تقدم شمس الدين أمام مجلس شورى الدولة بطعن في قرار المجلس، باعتباره أنّ القرار «ينتزع الملكية من الجمعية التي بنيت مؤسساتها من التبرعات التي أتت للإمام شمس الدين بصفته الدينية وليس كمسؤول في المجلس،

# الله أعلم إن كنت ساعيدها!

أعلم من هناك. واتصلت بالمختار والجيش لطلب النجدة قبل أن يبلغوني أنّ الجهة المداهمة هي المعلومات». فُرّفت الجلسة لإصدار الحكم.

أما الجلسة الثانية، فكانت قضية عماد زغلول. الشاب الذي يُحاكم بجرم الاعتداء على الجيش ومعاملة عناصره بالشدّة، برزت مرافعة وكيله هاني مراد الذي ترفع رغم أنه أبلغ القاضي أنه ليس جاهراً للمرافعة بعد، فقال: «السياسيين عندن خواريّف. وموكلّي خروف لدى جهة معينة. ومحلّو كان لازم يكونوا واقفين اللي حرّصوه». وقد صدر الحكم بإزالة عقوبة السجن بحقه لمدة سنتين.

حافلة كان على متنها عمر ميقاتي، أحد ذابحي العسكريين. وقد أرجأ العميد ابراهيم الجلسة إلى 18 آذار لسوق المصري ابراهيم عبدالله الملقب ب«أبو خليل المقلعت».

جلستان أخريان كانتا أمام المحكمة أمس، لكنهما بعيدتان عن الإرهاب. الأولى محاكمة هيسم حمد بجرم محاولة قتل عناصر من «فرع المعلومات». حمد قال للقاضي: «أنا مع الجيش وطول عمري ساعد الجيش». وأضاف: «داهموني فرع المعلومات للاشتباه فيي بمحاولة خطف معارض سوري وتسليمه للنظام. اتّصلت بمقدم للجيش بعدما ظننت أنّ مسلحين مجهولين يعتدون علي. فاطلقت النار ولا

أعوام، كشف أنه انتقل إلى بيروت حيث مكث لمدة شهر، مشيراً إلى أنه «يهوى كتاب الفاروق» بعدما نفى علاقته بجمبهة النصر. وذكر أنه

بعد عودته من بيروت، بدأ يتردد إلى أحد المساجد في سوق الصيادين حيث تتلمذ على أيدي الشيخ غسان الأحذب والشيخ ربيع جابر. ومن بعدها التزم في مسجد ابن مسعود في باب التبانة. وذكر أنه كان متأثراً بشخصية عرابية ادريس الذي أسس مغاوير القصير، كاشفاً أنه قام بزيارة للنبيك في سوريا عام 2013، إلا أنّ رئيس المحكمة أبلغه أنّ «مغاوير القصير لم تكن قد تشكّلت في حينه». وكشف العتري أنّ بلال العتري هو من نقله إلى سوريا في

العتيقة في طرابلس العام الماضي. وقد أرجأ ابراهيم الجلسة للشروع باستجواب الميقاتي إلى 17 حزيران المقبل.

ونظرت المحكمة في قضية كل من أسامة منصور وشادي المولوي وأمير منصور ومحمد العتري وأيمن مراد، المتهمين بتشكيل مجموعة مسلحة بهدف التعرض للمؤسسات الأمنية واستهداف مراكز الجيش ومحاولة قتل عسكريين ومدنيين. بدأ الاستجواب مع الموقوف العتري الملقب ب«أبي عائشة». الشاب الذي كان زميل دراسة للامير العسكري لـ «جمبهة النصر» في طرابلس أسامة منصور والتزم دينياً منذ سبعة

لم يظهر الميقاتي  
أي ندم، وعن شعوره  
أجاب: «عادي»!

أجاب: «الله أعلم».

وكان الميقاتي قد مثل أمام هيئة المحكمة العسكرية مع رفيقيه الموقوفين القاصرين ع. ع. وع. ب. المشهور ب«حفيد البغدادي»، في قضية قتل جندي في محلة السرايا